DOI: https://doi.org/10.54809/jkss.vi9.37
گۆڤاری کوردستانیی بۆ لێکۆڵینەوەی ستراتیجیی
Copyright © Open access article with CC BY-NC-ND 4.0

أثر الديون الخارجية والمساعدات الإنمائية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة(٢٠٠٠-٢٠١٨): دراسة تحليلية – قياسية

م.م.سامان على عارف

جامعة السليمانية /كلية الادارةوالاقتصاد/قسم الاقتصاد

saman.arif@univsul.edu.iq

أ.م.د.ماردين محسوم فرج

جامعة السليمانية /كلية الادارةوالاقتصاد/قسم الاقتصاد

Mardin.faraj@univsul.edu.iq

الملخص :

يعد العراق من الاقتصادات العالمية التي تعاني من الأعباء والالتزامات المالية الدولية والمحلية والتي أبرزها تراكم الدين الخارجي لأكثر من أربعة عقود من الزمن، نتيجة لإبرام عقود القروض الدولية مع مجموعة من الدول التي أخذت على عاتقها دعم العراق خلال سنوات الحرب وظروف الحصار الاقتصادي وعدم الاستقرار الاقتصادي. بعد (٢٠٠٣) قدرت الديون الخارجيه فى العراق من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولي وقدرت بـ (١٢٠) مليار دولار في عام(٢٠٠٤) وتشكل هذه عبئًا كبيرًا على الموازنة العامة في العراق، ولكن بعد اتفاقية المساندة مع صندوق النقد الدولي انخفضت الديون الخارجية المستحقة على العراق لتصل الى (٧٢) مليار دولار في سنة (٢٠١٨).لذا يهدف هذا البحث الى بيان اثر الديون الخارجية ومساعدات الإنمائية الدولية على النمو الاقتصادي في العراق، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد البحث على المنهج (القياسي - التحليلي) من خلال جمع البيانات الثانوية من المصادر المختلفة للمدة (٢٠٠٠- ٢٠١٨). و اخيرا ، توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها أنه وعلى الرغم من النمو الاقتصادي في العراق الا ان تأثير الديون الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة(٢٠٠٠-٢٠١٨) كان سلبياً،وكذلك بالنسبة لمعدل التضخم كان اثره سلبياً على النمو الاقتصادي، بينما كان اثر المساعدات الإنمائية الرسمية إيجابيا على النمو الاقتصادي خلال المدة البحث. و بناء على ذلك فانه من الضرورة العمل على إعادة الدولة الديون الخارجية من جهة و زيادة مساعدات الإنمائية المسيرة من جهة الأخرى .

الكلمات المفتاحية: الديون الخارجية، المساعدات الإنمائية ، النمو الاقتصادي، العراق

Recieved: 9/8/2021
Accepted: 26/8/2021

E-ISSN: 2790525-X
P-ISSN: 27905268

مقدمة:

يعتبر الديون الخارجية للعراق إحدى أهم العقبات التي تقف أمام عملية النمو الاقتصادي ،وذلك من خلال علاقة حجم ومقدار الديون الخارجية والذي دخل الاقتصاد في حلقة مفرغة أدى إلى إضعاف قدرة البلد على التسديد في المدى الطويل والمتوسط وإنعكس ذلك على مستوى النمو الاقتصاد.

إن الديون الخارجية للعراق نشأت عن قروض أبرمت خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي بسبب الحرب العراقية – الإيرانية وإنخفاض حاد في أسعار النفط، وتراكمت خلال عقد التسعينيات بسبب الحصار الاقتصادي وعملية إعادة بناء العراق بعد (٢٠٠٣)، حسب التقارير صندوق نقد الدولي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي قدروا حجم الدين الخارجي المستحقة على العراق (١٢٠) مليار دولار في سنة (٢٠٠٤) انخفضت الديون الخارجية المستحقة على العراق بنسبة (٤٠٪) في سنة (٢٠١٨). وعلى الرغم من دور الكبير لاتفاقية الحكومة العراقية مع نادي باريس وصندوق النقد الدولي، إلا إن مقدار هذا الدين يشكل تحدياً أمام عملية التنمية للأجيال الحالية والمستقبلية.

فيما يتعلق بالمساعدات الإنمائية الرسمية تعتبر العراق ضمن الدول العربية التي حصلت على نسبة كبيرة من مساعدات الرسمية خصوصًا المجالات الإنسانية والتنموية بعد (٢٠٠٣) وارتفعت من (٢٢٨٧,٦) مليون دولار سنة (٢٠٠٣) ووصلت ذروتها سنة (٢٠٠٥) ووصلت إلى(٩٨٨٤,٥٣) مليون دولار، ونتيجة للاستقرار نسبي للمؤشيرات الاقتصادية وانخفضت نسبة المساعدات الإنمائية تدريجيًا وبلغت(١٣٧٠) مليون دولار لسنة (٢٠١٤) .

مشكلة البحث:

ومن اجل التمويل المشاريع التنموية وتغطية النفقات الحربية لجأ العراق الى الإقراض الخارجي، و يشكل هذا الدين تحديًا أمام عملية التنمية للأجيال الحالية والمستقبلية من جهة، ومن جهة الأخرى تركز المساعدات الإنمائية المقدمة الى العراق في التمويل العجوزات الموازنات العامة او لتمويل مشاريع التنمية في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية بالنسبة للعراق ، الا ان هذه المساعدات الإنمائية لم يساهم بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي للأنه لم يتم توظيفها و استغلالها بشكل جيد. عليه يمكن طرح مشكلة البحث من خلال السؤال التالي:

كيف اثر الديون الخارجية في عملية النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة(٢٠٠٠-٢٠١٨)

كيف ساهم المساعدات الإنمائية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة(٢٠٠٠-٢٠١٨)

أهمية البحث:

وتأتي أهمية البحث من كون الديون الخارجية والمساعدات الإنمائية يؤثران على عملية النمو الاقتصادي، يمكن أهمية هذا البحث في بيان حجم الديون الخارجية وبيان اثره في النمو الاقتصادي خلال المدة(٢٠٠٠-٢٠١٨)، دراسة وتحليل المساعدات الإنمائية الموجهة للعراق من خلال قياس أثر هذه المساعدات الإنمائية على النمو الاقتصادي في لعراق خلال المدة(٢٠٠٠-٢٠١٨).

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضيات مفادهما :

- الديون الخارجية يؤثر سلبا في النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة(٢٠٠٠-٢٠١٨)

-المساعدات الانمائية يؤثر ايجابا في النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة(٢٠٠٠-٢٠١٨)

هدف البحث:

هدف البحث الى تحليل الديون الخارجية ومساعدات الإنمائية في العراق، وقياس تأثير كل من الديون الخارجية و مساعدات الإنمائية على عملية النمو الاقتصادي في العراق.

منهج البحث:

يعتمد البحث على أسلوب الاستقرائي لوصف وتحليل الديون الخارجية ومساعدات الإنمائية الرسمية في العراق خلال مدة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، واعتمد البحث على منهج الاستقرائي باستخدام أسلوب (قياسي- تحليلي) من اجل تحديد اثر كل من(الديون الخارجية ومساعدات الإنمائية)على عملية النمو الاقتصادي في العراق.

هيكل البحث:

من اجل تحقيق هدف البحث تم تقسمه الى مبحثين، حيث يتضمن المبحث الأول الاطار المفاهيمي للديون الخارجية والمساعدات الإنمائية واسبابها و بيان اثارهما الاقتصادية، اما المبحث الثاني فيتناول تحليل واقعي لديون الخارجية و المساعدات الإنمائية في العراق خلال مدة البحث، كما يتضمن هذا المبحث نموذج قياسي لبيان اثر الديون الخارجية والمساعدات الإنمائية في العراق للمدة(٢٠٠٠-٢٠١٨) واختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والمقترحات.

الدراسات السابقة:

تتمثل المساعدات الإنمائية الرسمية كالمنح الرسمية والقروض ذات الشروط الميسرة التي تقدمها الدول المانحة إلى الدول النامية لدعم الجهود الإنمائية. وتقدم هذه المساعدات على تحقيق الاهداف التنموية للألفية، الا ان اثر مساعدات الإنمائية الرسمية تتباين حسب نوعيتها وجهة التي تقدمها(Ugwuegbe et al, ٢٠١٦)، فاذا كانت هناك دولة حققت نمواً اقتصادياً عن طريق مساعدات الأجنبية (Ekanayake, & Chatrna,٢٠١٠) (Durbarry et al,١٩٩٨)، فان هناك العديد الدول العالم التي تراجعت و لم يحقق نمواً عن طريق الديون الخارجية)(Moh& Jaradat,٢٠١٩)(Ngugi,٢٠١٦) لان هذا الأخير يشكل عبئاً الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي(.

هناك عديد من الدراسات التي تناولت موضوع الديون الخارجية و مساعدات الأجنبية سواء من جانب تحليل الكمي أو تحليل قياسي على المستوى الدولي أو الإقليم أم المحلي في هذا سنعرض مجموعة من تلك الدراسات وهي:

- دراسة منها (Ugwuegbe et al, ٢٠١٦)التي ركزعلى اثر الديون الخارجية و مساعدات المالية الأجنبية على

النمـو الاقتصـادي في نيجيريـا للمـدة(١٩٨٠-٢٠١٣) بالاعتـماد عـلى تحليـل التكامـل والسـببية مـن خـلال اسـتخدام النمـوذج(Error Correction Model) (OLS)،وقـد توصلـت الدراسـة الى ان هنـاك علاقـة إيجابيـة في الاجـل طويـل بـين النمـو الاقتصـادي و الديـن الخارجـي في نيجيريـا، إلا أن المسـاعدات الخارجيـة ارتبـط ارتباطًـا إيجابيـاً بالناتـج المحـلي الإجـمالي. أي تـم توجيـه الجـزء الأكـبر مـن هـذه الأمـوال (المسـاعدات الخارجيـة) لتلبيـة احتياجـات الدولـة مـن النفقـات المتكـررة أو الاسـتهلاك عـلى حسـاب النفقـات الاسـتثمارية.

- وفي نفـس الاتجـاه قامـت دراسـة (Safdari, & Mehrizi,٢٠١١) بإجـراء تحليـل(VAR) لمعرفـة العلاقـة بـين الديـون الخارجيـة والنمـو الاقتصـادي في ايـران خـلال الفـترة(١٩٧٠-٢٠٠٧) واسـتخدمت الدراسـة كل من(الاسـتثمار العـام، الاسـتمار الخاص،الاسـتيرادات والديـون الخارجيـة) كمتغـيرات تفسـيرية لناتـج المحـلي الإجـمالي. وتوصلـت الدراسـة هنـاك العلاقـة عكسـية بـين النمـو الاقتصـادي و زيـادة معـدلات الديـون الخارجيـة مـن جهـة، ومـن جهـة أخـرى هنـاك العلاقـة الإيجابيـة بـين الاسـتثمار الخـاص و الاسـتثمار العـام و النموالاقتصـادي في ايـران.

- بينـما بحثـت دراسـة(Baum et al,٢٠١٣) في تأثـير الديـن العـام عـلى النمـو الاقتصـادي في (١٢) دولـة ضمـن منطقـة يـورو خـلال المـدة(١٩٩٠-٢٠١٠) بالاعتـماد عـلى تحليـل (Panel Data)، وقـد توصلـت الدراسـة الى أن تأثـير الديـن الخارجـي في المـدى القصـير عـلى نمـو الناتـج المحـلي الإجـمالي هـو إيجـابي، الا ان تأثـره ينخفـض في الاجـل الطويـل.

- دراسـة(Ahmed et al,٢٠١٣) التـي ركـزت عـلى تحليـل العلاقـة بـين الديـن الخارجـي و النمـو الاقتصـادي في العـراق خـلال الفـترة(١٩٨٠-٢٠١٤)، واسـتخدم الدراسـة كل مـن سـعر الفائـدة و سـعر الـصرف كمتغـيرات المسـاعدة والديـن الخارجـي كمتغـيرات تفسـيرية لناتـج المحـلي الإجمالي،كـما اسـتعانت الدراسـة بمجموعـة مـن متغـيرات الوهميـة منها(الازمـة الماليـة العالميـة،الحـرب الخليـج و الحـرب العراقيـة الإيرانيـة). توصلـت الدراسـة الى ان هنـاك العلاقـة سـلبية بـين النمـو الاقتصـادي والديـن الخارجـي في العـراق.

- اسـتهدفت دراسـة(MOREIRA,٢٠٠٥)، بيـان مسـاعدات الإنمائيـة عـلى النمـو الاقتصـادي، وركـزت عـلى الـدول الناميـة، وذلـك مـن خـلال الاعتـماد عـلى نمـوذج (PANEL DATA) ، وتوصلـت الدراسـة إلى مسـاعدات الإنمائيـة يؤثـر إيجابيـا عـلى معـدلات النمـو الاقتصـادي في الـدول الناميـة، الا ان اثـر هـذه المسـاعدات تتبايـن حسـب لفـترة الزمنيـة وحسـب الـدول بحـث يكـون اثـاره طفيفـاً في اجـل القصـير مقارنـة بالاجـل الطويـل.

امـا بالنسـبة للدراسـات العربيـة و العراقيـة، وهنـاك دراسـات عديـدة ارتكـزت عـلى دور الديـون الخارجيـة في النمـو الاقتصـادي ؛ منهـا دراسـة تبحـث (ابومدللـة وشـاهين،٢٠١٦) أثـر الديـون الخارجيـة عـلى النمـو الاقتصـادي لبعـض الـدول العربيـة للمـدة(٢٠٠٠-٢٠١٣) ،واعتمـدت الدراسـة عـلى أسـلوب القيـاسي لاختبـار فرضيـات البحـث لتوضيـح العلاقـة الحقيقيـة بـين المتغـير التابع(الناتـج المحـلي الإجـمالي) والمتغـيرات المسـتقلة متمثلـة بالديـن الخارجـي و الصـادرات . وخلصـت الدراسـة الى وجـود علاقـة عكسـية بـين الديـن الخارجـي والناتـج المحـلي لـكل من(اليمـن وتونـس) بالأسـلوب (Pooled Estimation)بينـما هـذه العلاقـة لم تكـن سـلبية لبقيـة الـدول الحالـة.

وركـزت دراسـة(محارمه واخرون،٢٠١٢)عـلى تأثـير حجـم الديـون الخارجيـة وحجـم المسـاعدات الرسـمية عـلى كفـاءة السياسـة النقديـة في الاردن مـن خـلال تأثيرهـا عـلى معـدلات التضخـم . خـلال المـدة(١٩٩٩-٢٠١٠) و توصلـت الدراسـة الى الى وجـود تأثـير ذو دلالـة احصائيـة لـكل مـن (الديـون الخارجيـة ،والمنـح والمسـاعدات) مجتمعـين ، ولـكل عامـل عـلى حـدا.

وفي نفس اتجاه استهدفت (محمد ومحمد،٢٠١٨) الى اختبار أثر صافي المساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادي في الدول النامية حسب الأقاليم باعتماد على تحليل (panel data) ، وخلصت الدراسة إلى أن تأثير صافي المساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادي هو تأثير فردي وأن نموذج الأثر العشوائي للأفراد (الأقاليم) هو النموذج الأمثل لقياس التأثير، إذ بلغت درجة تأثير ٢,٢٦٪ وهي نسبة تأثير ضعيفة جدا.

اما بالنسبة للدرسات العراقية، فان اغلبية هذه الدراسات ركزت على الديون الخارجية استعانت بتحليل الوصفي (حداد،٢٠٠٧) والتأريخي(حميميد،٢٠١٨)، وتحليل احصائي بسيط منها دراسة(إسماعيل وهذال،٢٠١٨)، (حميد ورداد،٢٠١٥).باستثناء دراسة(سلمان وجاسم،٢٠١٧)،(Ahmed et al,٢٠١٤) استخدموا المنهج قياسي. كما ان اغلبية الدراسات العراقية اعتمدت على تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والديون الخارجية ولم يتطرقوا الى العلاقة بين النمو الاقتصادي و الديون الخارجية باستثناء دراسة،(Ahmed et al,٢٠١٤) التي استخدمت أسلوب تحليلي –قياسي.

بناءاً على ما سبق، بين ان اغلبية الدرسات الاجنبية والعربية ركزت على العلاقة بين النمو الاقتصادي والديون الخارجية بإستثناء دراسة(Ugwuegbe et al ,٢٠١٦) التي تناولت الديون الخارجية و المساعدات الرسمية معا لبيان اثره على النمو الاقتصادي في نيجيريا، وفقاً للمعلومات المتاحة لا توجد الدراسة العربية قياسية تناولت موضوع مساعدات الانمائية الأجنبية والديون الخارجية مع بعض واثرها على النمو الاقتصادي ، إما الدراسات العراقية فقد تبين إنتفاء أي دراسة قياسية تناولت اثر الديون الخارجية ومساعدات الإنمائية الرسمية معاً واثرهما النمو الاقتصادي في العراق.

المبحث الاول

الاطار النظرى للبحث

مفهوم الديون الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية

اولا :مفهوم الديون الخارجية

الدين او الاستدانة هي عملية تلجأ اليها الدولة عندما تكون عاجزة عن تغطية متطلبات الانفاق اعتمادا على مواردها المالية الخاصة وقد تحدث هذه العملية اضطرارية او مؤقتة او تستمر.(حميد ورداد،٢٠١٥ :٣)

تشير العديد من الدراسات الاقتصادية بأن الدَّين الخارجي هو اتفاق بين طرفين مَدين محلي ودائن خارجي، تقدم بموجبه مبالغ مالية بشكل قرض لقاء تعهد المَدين بتسديد المبلغ الأصلي والفوائد المترتبة عليه خلال مدة القرض والذي يستخدم عادة لتمويل الإنفاق الاستثماري، وبذلك يعد وسيلة فعالة لزيادة الادخار وتوجيهها نحو الاستثمار . ويرتبط هذا الدَّين بوضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات وقابليته للاستمرار في ظل السياسات الاقتصادية القائمة وارتباطه ببرامج الاستقرار والتصحيح واعادة الجدولة.(عداي ،٢٠١٦ : ١٢) .

ثانيا : اسباب الديون الخارجية

بدأ التاريخ الحديث للديون الخارجية للبلدان النامية مع بداية عقد السبعينات من القرن العشرين، وهناك عدد من العوامل التي ساهمت في تأجيج الأزمة. ومن بين هذه العوامل الصدمتان النفطيتان

الأولى سنة ١٩٧٣، والثانية سنة ١٩٧٩، كذلك ارتفاع سعر الدولار ومعدلات الفائدة التي بلغت مستويات مرتفعة، فضلاً عن ارتفاع أسعار صرف العملات نتيجة تعويمها وما صاحب ذلك من توافر سيولة مفرطة في الأسواق المالية والدولية(الخفاجي،٢٠٠٥:١٣)

إن الدول بشكل سنة تلجأ إلى الاستدانة (الدين الخارجي) من أجل تغطية العجز في الميزان المدفوعات أما بالنسبة للبلدان النامية بشكل خاص فعندما سارت في هذا الطريق فقد كانت تتوقع أنها قادرة على تحقيق معادلة صعبة؛ طرفها الأول استغلال الديون في برامج التنمية المختلفة، وطرفها الثاني تسديد هذه الديون وفوائدها لكنها بعد مرور عدة سنوات وجدت نفسها في مأزق، فلا هي حققت التنمية المطلوبة، ولا هي أصبحت قادرة على سداد ديونها.يمكن تقسيم اسباب الديون الخارجية الى الاسباب الداخلية والاسباب الخارجية في الدول النامية وكما يلي :

١.الاسباب الداخلية

إن طبيعة التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية المهيمنة على البلدان النامية وعدم قدرتها على تمويل نفسها بنفسها من خلال خلق نموج للتراكم - والذي ينجم عن عدم كفاءة التصرف في الفائض الاقتصادي (بين الاستهلاك والتراكم)، كما أن شيوع أنماط استهلاكية ترفية، وتوجيه الانفاق العام في اتجاهات غير انتاجية وغير ضرورية أدّى إلى زيادة فجوة الموارد المحلية وتزايد الاعتماد على التمويل الخارجي (الدين الخارجي). ونستطيع تقسيم الأسباب الداخلية إلى(عبدالمجيد،٢٠١٣)،(احمد،٢٠١٨):

تعتبر الاقتراض من الاجل التنمية هاجساً الذي يتملك حكومات البلدان النامية من اجل التعجيل بالتنمية الاقتصادية ورفع مستوى معيشة شعوبها، وإن إحدى الشروط الأساسية لإنجاح هذه السياسة هو حل مشكلة التراكم وتمويل التنمية، وبما أن هذه البلدان تتسم بانخفاض معدل التراكم راس المال ؛ وأدت ذلك إلى اتساع الفجوة القائمة بين معدل الادخار المحلي المتواضع ومعدل الاستثمار المطلوب مما استدعى الامر لجؤ هذه البلدان إلى التمويل الخارجي لسد هذه الفجوة.

تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج لقد لجأت معظم البلدان النامية إلى سياسة الاقتراض على نحو واسع لسد الفجوة التمويلية للمشروعات التنموية ،وذلك بسبب انتشار ظاهرة الفساد الاداري والمالي والسياسي وكذلك السياسات المتبعة التي تتسم بعدم الفاعلية في معظم مؤسسات الدول النامية يؤدي الى هروب رووس الاموال الى الخارج .

إن تهريب هذه الأموال على نطاق واسع أدى إلى حدوث ضغوط شديدة على موازين مدفوعات هذه البلدان، مما أثّر على قدرتها بالوفاء بأعباء ديونها الخارجية.

إن استمرار عجز ميزان المدفوعات في هذه البلدان والذي يعبّر كما بيّنّا عن الخلل الهيكلي الكامن في اقتصادات البلدان النامية التي تعتمد بشكل أساس على تصدير المواد الأولية التي تميل أسعارها للانخفاض وتستورد المواد الاستهلاكية الأساسية والسلع والآلات الرأسمالية الوسيطة للإنتاج التي تمتاز بالارتفاع المستمر في أسعارها يؤدي إلى وقوع أغلبها في فخ التنمية ذات التوجه نحو الخارج، ونظراً لتخلف البنية الاقتصادية والاجتماعية وقلة الموارد التقليدية لتمويل الإنفاق العام لجأت هذه البلدان إلى الإسراع بالتنمية، وتغطية عجز ميزان المدفوعات عن

طريـق التمويـل الخارجـي.

كـما لغيـاب سياسـة ملائمـة للاقـتراض الـذي ادى الى انخفـاض كفـاءة توظيـف القـروض وضعـف المشـاريع التـي تـم الاقـتراض مـن اجلهـا وكان لهـا دور في زيـادة حجـم الديـون الخارجيـة .

٢.الاسباب الخارجية

ان ظـروف التـي مـر بهـا الاقتصـاد العالمـي وتطبيـق البرامـج المؤسسـات الدولية(الإصـلاح الاقتصـادي) سـبب في زيـادة معـدلات الديـون الخارجيـة في الـدول الناميـة التـي تسـعى الى ترشـيد النفقـات الاقتصاديـة وتحريـر الاقتصادي(عبـد السـلام،٢٠٠٧)،وتتباين هـذه العومـل بـين الـدول الناميـة، ويمكـن تقسـيم ابـرز العوامل الخارجيـة الى: (عبدالسـلام،٢٠٠٧) (الخفاجي،٢٠٠٥)(احمد،٢٠١٨):

إن انخفـاض أسـعار المـواد الأوليـة: التـي تصدرهـا البلـدان الناميـة إلى الأسـواق العالميـة، مثـل (البـترول والمـواد الخـام الأخـرى) أدّت إلى تدهـور شروط التبـادل التجاريـة للبلـدان المصـدرة لهـذه المـواد، لأن انخفـاض أسـعار البـترول سـوف يضعـف قـدرة هـذه البلـدان عـلى الوفـاء بأعبـاء ديونهـا الخارجيـة، لاسـيما وإن تصديـر البـترول والمـواد الخـام تمثـل المصـدر الرئيـس للنقـد الأجنبـي فيهـا. هـذا فيـما يتعلـق بالـدول النفطيـة المدينـة.

إن تدهـور شروط التبـادل التجـاري، وبمعنـىً آخـر تدهـور أسـعار الصـادرات وأغلبهـا مـن المـواد الخـام بالنسـبة للبلـدان الناميـة المدينـة نسـبة إلى أسـعار السـلع والمنتجـان الصناعيـة وغـير الصناعيـة التـي تسـتوردها هـذه البلـدان مـن الـدول المتقدمـة ينعكـس تأثـيره عـلى ميـزان مدفوعـات البلـدان الناميـة، إذ يـزداد عجـز هـذا الميـزان، مـما يزيـد مـن الميـل إلى الاسـتدانة وإضعـاف قـدرة هـذه البلـدان عـلى الوفـاء بأعبـاء ديونهـا.

ان وقـوع ازمـات محليـة أوخارجيـة مثـل الظـروف الطبيعيـة والحـروب والنزاعـات الاقليميـة، مـما يدفـع تلـك الـدول الى عمليـة الاقـتراض مـن الخـارج بصـورة اسـتثنائية .

ثالثا : اثار الديون الخارجية

أن الاثـار المختلفـة التـي تحدثهـا الديـون الخارجيـة تتفـاوت مـن دولـة إلى أخـرى نظـرا االتفـاوت القائـم بـين الـدول مـن حيـث حجـم الديـون نفسـها ، ودرجـة تنوعهـا وشروطهـا ، وفي مـا يـلي اهـم الاثـار الديـون الخارجيـة:

(حداد ،٢٠٠٧)(محمد،٢٠٢٠)

الاثـار الاقتصـادي: لقـد أصبـح مـن الواضـح اليـوم إن حجـم الديـون الخارجيـة يـؤدي بالـضرورة الى حالـة التبعيـة الاقتصاديـة، وان الدائـن في مثـل هـذه الحالـة يفـرض برامـج اقتصاديـة معينـة تجـاه المديـن بغيـة تامـين الحصـول عـلى دينـه، مـما يعمـق التبعيـة الاقتصاديـة للأخـير لصالـح الأول، الأمـر الـذي يجعـل مـن الـدول المدينـة أن تعتمـد عـلى المسـاعدات الخارجيـة للتنميـة واعتـماد سياسـة صارمـة للتقشـف مـن اجـل إعـادة هيكليـة الاقتصـاد والتخفيـف مـن أعبـاء ديونـه.

الاثـار الاجتماعـي: تؤثـر الديـون بطريقـة غـير مبـاشرة عـلى الجانـب الاجتماعـي عـن عـن طريـق التأثـير السـلبي لخدمـات الديـون عـلى النفقـات العامـة والتـي تشـمل الخدمـات الاجتماعيـة والصحيـة والتعليميـة مـما يؤثرسـلبياً عـلى رأس المـال البـشري وثـم عـلى قـرارات الاسـتثمار والتـي تؤثـر أيضـا عـلى البطالـة ومعـدل المشـاركة القـوة العمـل

في السـوق.

الاثارالسـياسي: إن اخطـر اثـار الديـون الخارجيـة هـي تلـك التـي تنعكـس عـلى الجانـب السـياسي في الـدول المدينـة، حيـث أثبتـت التجـا رب إن هـذه الـدول تعيـش تحديـات داخليـة خطـيرة تتمثـل في الاسـتياء الشـعبي الـذي يصاحـب احسـاس أبنـاء الشـعب بالفقـر أو بالحاجـة المصحوبـة بعـدم الرضـا عـن الأنظمـة السياسـية وإذا مـا دخـل صنـدوق النقـد الـدولي طرفـاً في هـذه العمليـة فـإن هـذا الاسـتياء يـزداد بسـبب القيـود والإجـراءات المتشـددة التـي يفرضهـا عـلى الـدول المدينـة لتنفيـذ سياسـاته.

رابعا : ماهية المساعدات الانمائية الرسمية

ظهـر هـذا النـوع مـن التدفقـات الخارجيـة في النصـف الثـاني مـن القـرن العشريـن وكان مـن أهـم عنـاصر الانسـياب الـكلي للأمـوال المتدفقـة للبلـدان الناميـة خـلال عقـد السـبعينات مـن القـرن المـاضي، إلا أنهـا تراجعـت كثـيراً في الوقـت الحـاضر.

تعـرف المسـاعدات الإنمائيـة الرسـمية بأنهـا جميـع التدفقـات الماليـة الرأسـمالية أو روؤس الأمـوال والخدمـات الحقيقيـة التـي تقدمهـا الجهـات المانحـة في البلـدان الغنيـة الى الجهـات المسـتقبلية أو المتلقيـة في البلـدان الأقـل نمـواً في العـالم الثالث(علايـة،٢٠١٥)، وتعـرف هـذه المسـاعدات بأنهـا تلـك المسـاعدات التـي تمنحهـا هيئـات حكوميـة إلى هيئـات حكوميـة أخـرى، وكذلـك التـي تمنحهـا المنظـمات والهيئـات الدوليـة والإقليميـة، وتشـمل هـذه المؤسسـات الدوليـة والمؤسسـات الإقليميـة كالمنـح والمسـاعدات التـي يقدمهـا البنـك الـدولي وصنـدوق النقـد الـدولي وبنـوك التنميـة الإقليميـة وبعـض وكالات الأمـم المتحدة(محمـد ومحمـد ،٢٠١٨: ٢٠٨).

وهناک من يعرف المساعدات الخارجية من خلال أشكالها المختلفة

* فهنـاك المسـاعدات الاقتصاديـة و تمويـل التجـارة، والمسـاعدات الخيريـة والعسـكرية و الأمنية،لـذا ليـس مـن السـهولة إيجـاد تعريـف لمفهـوم المسـاعدات الخارجيـة، لقـد تـم تناولـه مـن زوايـا متعـددة وخلفيـات ونظريـة مهنيـة مختلفة،مثلا تعـرف المسـاعدات الاقتصاديـة مـن حيـث جهـود الجهـات المانحـة في دعـم سـكان البلدان(المختلفـة) اقتصاديـاً لتطويـر مواردها،وتهيئـة الظـروف الملائمـة للنمـو الاقتصـادي المسـتدام لـكي تكـون مكتفيـة ذاتيـاً . ان المسـاعدات التـي تقـدم مـن اجـل تحقيـق الاسـتقرار السـياسي و الأمنـي والعسـكري يعـرف بالمسـاعدات السياسـية (Pronk,٢٠٠١:٣)

خامسا : أهداف ودوافع المساعدات الإنمائية الرسمية

أهم دوافع وأهداف المنح والمساعدات الرسمية يتمثل فيما يلي: (هوي واخرون ،٢٠١٧)

الأهـداف الإقتصاديـة : مـن أهـم الأهداف التـي تدفـع الـدول الغنيـة التـي تمتلـك مايكفـي مـن منـح وغيرهـا للـدول التـي تفتقـر الي المـوارد اللازمـة لتحقيـق التنميـة الإقتصاديـة .ويتـم ذلـك مـن خـلال مسـاعدة الـدول الناميـة عـلي التخفيـف مـن حـدة مسـتويات الفقـر فيهـا ومسـاعدة لتنميـة هـذه الـدول. ومـن اهـداف الاقتصاديـة الاخـرى هـو سـعي الـدول الي فتـح اسـواق جديـدة لمنتجاتهـا وصادراتهـا مـن سـلع و خدمـات و العمـل عـلي تشـجيع الإسـتثمارات في الخـارج.

الأهـداف السياسـية : تسـمي الأهـداف السياسـية لمنـح المعونـات بالأهـداف الخفيـة ، والتـي تسـعي الـدول المانحـة مـن

جانبها للسيطرة علي الدول النامية من خلال استغلالها لفتح اسواق لمنتجاتها و تطبيق الشروط التي تثقل كاهل الدول المتلقية بالأعباء الإضافية ، كما تستخدم الدول المانحة هذه المساعدات للحصول علي مكاسب دبلوماسية مثل كسب تأييد الدول المتلقية والحصول علي اصواتها في المنظمات الدولية و الضغط عليها سياسيا.

الأهداف الاجتماعية : مساعدة الدول النامية في مواجهة الأزمات والكوارث التى قد تواجهها، مثل إنتشار الأمراض والأوبئة، الزلازل والبراكين، المجاعات، الجفاف، السيول والفيضانات، ومساعدة الدول الفقيرة على تلبية الإحتياجات الأساسية لمواطنيها ، استجابة لإعتبارات أخلاقية، تتمثل في وفاء القادرين بواجب التضامن إزاء غير القادرين فى المجتمع الدولي و استجابة لمبدأ التعويض، للدول التى تعرضت للاستعمار فترات طويلة، مما تسبب في مشاكل إقتصادية واجتماعية وثقافية.

المبحث الثاني

الاطار التحليلي للبحث

قياس وتحليل اثر الديون الخارجية و المساعدات الإنمائية على النمو الاقتصادي في العراق

اولا:تحليل واقع الديون الخارجية في العراق

أن تلبية الاحتياجات في العراق كانت ولا تزال تعتمد على الإيرادات النفطية وانحدرت المؤشرات الاقتصادية نتيجة لاستمرار الحرب العراقية – الإيرانية. وقد تفاقمت المشكلات في الاقتصاد العراقي نتيجة للعجز المستمر في الميزان التجاري العراقي الذي صاحبه تراكم القروض الخارجية. وقدرت الديون التي تكبدها العراق بسبب تلك الحرب لوحدها بـ(١٢٠) مليار دولار قبل عام(٢٠٠٣). بلغت خسائر العراق من الحرب العراقية-الايرانية حسب الدراسة (Alnasrawi,١٩٩٤) حولي(٤٨٢,٩) مليار دولار، وبهدف معالجة الأوضاع الاقتصادية في العراق، أبرم الصندوق النقد الدولي اتفاقية مساعدة ما بعد النزاع الطارئ (Emergency-post conflict Assistance) مع العراق *. هذا الاتفاق هو أحد الشروط المسبقة من أجل إعادة جدولة الديون الخارجية المستحقة على العراق. ومنها ديون دول نادي باريس وديون دول خارج نادي باريس وكذلك الديون الأخرى. وتطبيق عدد من إصلاحات الهيكلية في الاقتصاد العراقي.

يتبين البيانات الخاصة بالديون الخارجية

* والفوائد المترتبة عليها، فالشكل رقم(١)يغرض ان الديون الخارجية استمرت بارتفاع خلال الفترة التسعينيات من القرن العشرين وتصل الى (١٢٠) مليار دولار في سنة (٢٠٠٣)، الا ان اتفاقية العراق مع الصندوق النقد الدولي ساهم في انخفاض نسبة الديون الخارجية لتصل الى(٥٠,٢) مليار دولار في سنة (٢٠١٣). واجهت الاقتصاد العراقي الصدمة المزدوجة نتيجة للانخفاض اسعار النفط والتردد وضع الأمني في بعض مناطق العراق خلال المدة(٢٠١٤-٢٠١٧) مما دفع العراق الى اقتراض الخارجي، وزيادة حجم الدين الخارجي لتصل الى(٧٢)مليار دولار سنة (٢٠١٨).

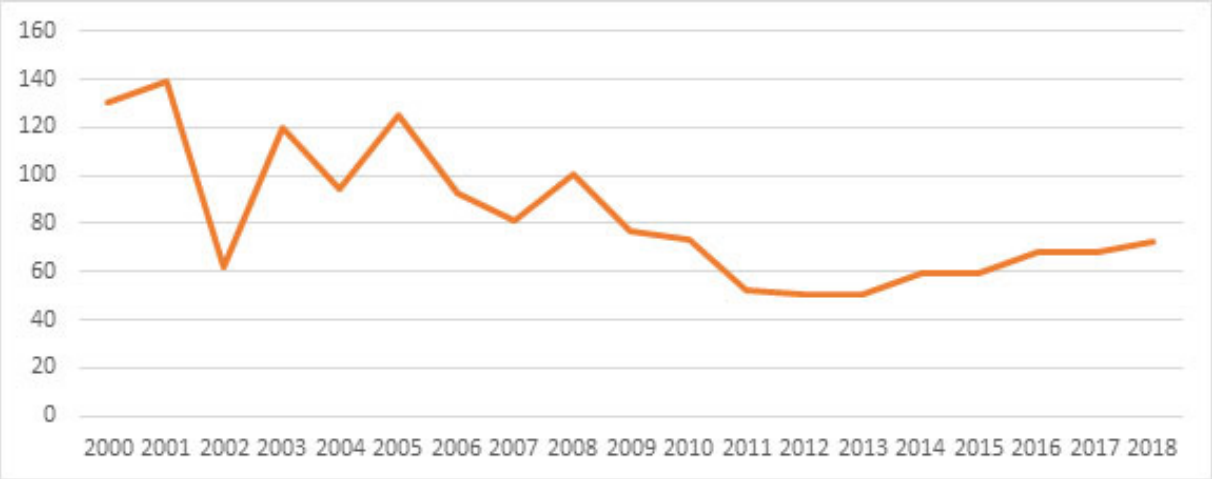

الشكل رقم(١): تطور الديون الخارجية في العراق للمدة(٢٠٠٠-٢٠١٨)

المصدر :من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الواردة في الجدول (١)

ثانيا: مساعدات الإنمائية في العراق:

تتضمن المساعدات الإنمائية الرسمية كل المنح الرسمية التي تقدمها الدول المانحة إلى الدول المتخلفة لدعم الجهود الإنمائية (عبد المجيد، ٢٠١٣:٥٢٧). وتقدم هذه المساعدات تحقيقاً للأهداف التنموية للألفية، وتعهدت الدول المانحة من خلال المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتير سنة (٢٠٠٢) ببذل جهود ملموسة من أجل تحقيق الهدف المتمثل في تخصيص (٠,٧٪)من الناتج المحلي الإجمالي لمساعدة الدول المتخلفة (UN A/ CONF, ٢٠١٥:١٧).

تتسم المساعدات التنموية المقدمة إلى العراق بالتغير، نتيجة لظروف التي مربها العراق، حيث ان نسبة هذه مساعدات الإنمائية ارتفعت بعد سنة (١٩٩١) لتصل الى (٣٤٩) مليون دولار سنة (١٩٩٦)، وانخفضت مقدار مساعدات الإنمائية بعد تطبيق قرار الأمم المتحدة ذى الرقم (٩٨٦) الذي سمى بقرار (النفط مقابل الغذاء) الصادر في سنة (١٩٩٥) والذي بدء العمل بتطبيقه في سنة (١٩٩٧) لتصل الى(١١٣,٣٨) مليون دولار سنة (٢٠٠٢)، وارتفعت مرة اخرى حجم المساعدات الرسمية في العراق خصوصًا المجالات الإنسانية والتنموية في سنة (٢٠٠٣) من (٢٢٨٧)مليون دولار لتصل الى(٢٢٠٥٧) مليون دولار في سنة (٢٠٠٥). وانخفضت تدريجيًا وبلغت(١٣٠٠) مليون دولار لسنة (٢٠١٢)، ويرجع هذا الانخفاض الى الاستقرار النسبي في بعض مؤشرات الاقتصادية في العراق حسب تقارير الصندوق النقد الدولي.

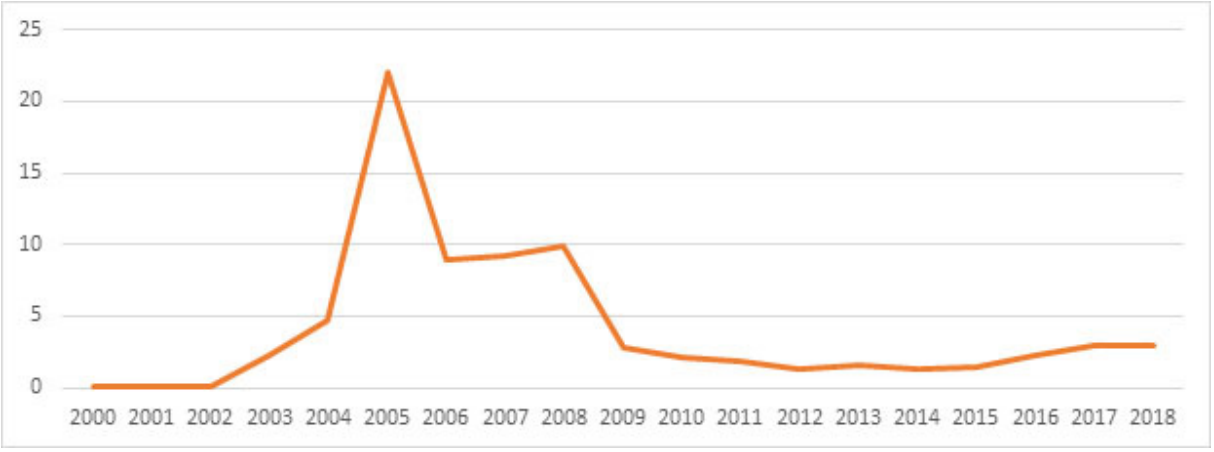

الشكل رقم(٢):حجم المساعدات الإنمائية الرسمية الى العراق للمدة(٢٠٠٠-٢٠١٨)

ثالثاً:نسبة الديون الخارجية ومساعدات الإنمائية من الناتج المحلي الإجماليد

ان قدرة اقتصاد على خدمة/ الوفاء بإلتزامات الدين العام تتحدد بحجم ما يتوفر له من ايرادات عامة سنوية، لكن حجم هذه الإيرادات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى النشاط الاقتصادي، ولقياس مستوى هذا النشاط يستخدم الناتج المحلي الإجمالي(احمد،٢٠١٨:١٣)،ومن هنا فان نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي وتعكس قدرة الاقتصاد ما على خدمة الدين. وان ارتفاع نسبة الديون اخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي يعنى تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي لمواجهة مشاكل الاقتصادية.

تعتبر نسبة مساعدات الإنمائية الرسمية مؤشر من مؤشرات التنمية المستدامة، وتسعى الدول النامية الى زيادة مساهمة مساعدات الإنمائية في الناتج المحلي الإجمالي، حسب تقرير صندوق النقد العربي،تعتبر العراق ضمن الدول العربية التي حصلت الى اعلى نسبة من هذه مساعدات خلال المدة(٢٠٠٣-٢٠٠٧) بسبب ظروف الاقتصادية التي مرت بها العراق بعد عام(٢٠٠٣).

الجدول رقم(١) :نسبة الدين الخارجي والمساعدات الإنمائية الرسمية الى الناتج المحلي الإجمالي الجاري في العراق للمدة(٢٠٠٠-٢٠١٨) *

سنة	الناتج المحلي الاجمالى(١)	المساعدت الإنمائية الرسمية(٢)	الدين الخارجي(٣)	النسبة التغير (١/٢)	النسبة التغير (١/٣)
٢٠٠٠	١٠٣,٩٣٩٢٦٠٢	٠,١٠١٨٣	١٣٠	٠,١٠	١٢٥,٠٧
٢٠٠١	٩٦,٧٦٧٢٦٣٤٢	٠,١٢٢٧	١٣٩	٠,١٣	١٤٣,٦٤
٢٠٠٢	٦٤,٧٣٦٤٨٨٩٢	٠,١١٣٣٨	٦٢,٢	٠,١٨	٩٦,٠٨
٢٠٠٣	٩٩,٧٩٦٣٣٠٤٧	٢,٢٨٧٦٥	١٢٠	٢,٢٩	١٢٠,٢٤
٢٠٠٤	٣٦,٦٢٧٩٠١٧٦	٤,٦٥٠٦٥	٩٣,٩٥	١٢,٧٠	٢٥٦,٥٠
٢٠٠٥	٤٩,٩٥٤٨٩٠٣٥	٢٢,٠٥٧٠٩	١٢٥	٤٤,١٥	٢٥٠,٢٣
٢٠٠٦	٦٥,١٤٠٢٩٣٦٩	٨,٨٨٩٣٢	٩٢,٣٣	١٣,٦٥	١٤١,٧٤
٢٠٠٧	٨٨,٨٤٠٠٥٠٥	٩,٢٠٤٣٤	٨١,٤٨	١٠,٣٦	٩١,٧٢
٢٠٠٨	١٣١,٦١٣٦٦١٥	٩,٨٨٤٥٣	١٠٠,٩	٧,٥١	٧٦,٦٦
٢٠٠٩	١١١,٦٦٠٨٥٥	٢,٧٩١٢٣	٧٦,٧٢	٢,٥٠	٦٨,٧١
٢٠١٠	١٣٨,٥١٦٧٢٢٦	٢,١٧٨٣٣	٧٣	١,٥٧	٥٢,٧٠
٢٠١١	١٨٥,٧٤٩٦٦٤٤	١,٩١٤٦٩	٥٢,٥٨	١,٠٣	٢٨,٣١
٢٠١٢	٢١٨,٠٠٠٩٨٦٢	١,٣٠٠٨٨	٥٠,٧٩	٠,٦٠	٢٣,٣٠
٢٠١٣	٢٣٤,٦٤٨٣٧٠٥	١,٥٤١٥٤	٥٠,٢٦	٠,٦٦	٢١,٤٢
٢٠١٤	٢٣٤,٦٤٨٣٧٠٥	١,٣٦٩٢٧	٥٩,٤٩	٠,٥٨	٢٥,٣٥
٢٠١٥	١٧٧,٤٩٨٥٧٧٣	١,٤٨٢٩٤	٥٩,٤٩	٠,٨٤	٣٣,٥٢
٢٠١٦	١٧٠,٢١٩٩٦٦٢	٢,٢٨٧٩	٦٨,١	١,٣٤	٤٠,٠١
٢٠١٧	١٩٣,١٥٨٧٨٣٨	٢,٩٠٧٤٧	٦٨,١	١,٥١	٣٥,٢٦
٢٠١٨	٢٢٥,٩١٤١٨٣	٢,٩٠٧٤٧	٧٢,٤٣	١,٢٩	٣٢,٠٦

المصدر:الجدول من الاعداد الباحثين بالاعتماد على:

*بيانات الواردة في الجدول(١) بالدولار الأمريكي

١. World Bank Group (Ed.), World Development Indicator :(٢٠٠٠-٢٠١٨),the world bank , Washington, USA.
٢. https://www.indexmundi.com/g/g.aspx?c=iz&v=٩٤

عند ملاحظة الجدول رقم(١)،يتبين لنا بان نسبة الدين الخاجي الى الناتج المحلي الإجمالي وقد كان في أعلى مستوى لها في سنة(٢٠٠١) إذ بلغت(١٤٣٪) سنة(٢٠٠١) وهي اعلى نسبة مسجلة خلال مدة البحث، بعدها بدأت هذه النسبة بالانخفاض لتصل الى(٢٧٪) سنة(٢٠١٣) ويرجع هذا نتيجة الى الديون اخارجية من جهة وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، وارتفعت مرة أخرى بعد سنة(٢٠١٤) لتصل الى(٣٢٪) سنة(٢٠١٦) بفعل ظروف التي مر بها العراق نتيجة لتردد الأمني و هجمات الإرهابية على بعض مناطقها.

يتبين لنا من الجدول(١) ان نسبة مساعدات الإنمائية الرسمية في العراق الى الناتج المحلي الإجمالي بدأت منخفضة في سنة(٢٠٠٠) حيث سجلت ادنى له والبالغة(٠,١٪) ولكنها بدأت بارتفاع المستمر لتصل الى(٤٤٪) سنة(٢٠٠٥) ويمثل هذه النسبة اعلى مستوى لمساعدات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليه العراق خلال المدة البحث، وان انخفضت مرة أخرى لتصل(٠,٠٧٠٪) سنة(٢٠١٤) ويعود ذلك إلى انخفاض المساعدات الإنمائية من قبل الدول الاتحاد الأوروبي نتيجة لتداعيات الأزمة المالية والصعوبات الكبيرة التي تواجه منطقة يورو(OECD,٣٢:٢٠١٢).

رابعا: صياغة النموذج القياسي

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، إن عملية اختيار المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على العلاقة المتمثلة في أثرالديون الخارجية و مساعدات الإنمائية الرسمية في العراق، تعتمد على الجانب النظري الدراسات السابقة، وتوفير الإحصائيات حول هذه المتغيرات خلال فترة التي سيتم دراستها، وطبيعة النموذج القياسي وتحديد متغيرات النموذج. ومن اجل تحديد هذا الأثر تم اختيار المتغيرات وهي كالآتي:

الناتج المحلي الإجمالي(GDP)بالأسعار الجارية: عبارة عن كمية السلع والخدمات التي تم انتاجها في العراق خلال الفترة الدراسة متمثلة بـ(٢٠٠٠-٢٠١٨)، وتعد مؤشر (GDP) من مؤشرات الرئيسية لبيان النمو الاقتصادي وتم حصول على بيانات خاصة بهذا المؤشر من خلال البنك الدولي.

الدين الخارجي (ED): هو ذلك الجزء من الدين الكلي في البلاد التي هي المستحقة للدائنين خارج الدولة، واعتمدت البحث على إجمالي الديون الخارجية المنشورة في تقارير صندوق النقد الدولي ضمن الاتفاقية مساندة. وعلى الرغم من أن هناك عدة الدراسات اعتمدت على (نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي) كمؤشر لقياس اثر الدين الخارجية على النمو الاقتصادي، الا ان البحث وبالرجوع إلى الدراسات السابقة (Ahmed el at,٢٠١٣) و(Moh& Jaradat,٢٠١٩) (Baum et al,٢٠١٣)حددت حجم الدين العام للقياس اثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي .

مساعدات الإنمائية الرسمية(Official development assistance :ODA): عبارة عن التدفقات المالية الى الدول النامية بالأسعار الجارية، تم حصول على على البيانات خاصة بالمساعدات الإنمائية من تقرير التعاون الإنمائي، وقاعدة بيانات إحصائيات التنمية الدولية.

معدل التضخم(IN): هناك عدة طرق لقياس التضخم،اعتمدت البحث على الرقم قياسي للمستهلك وتم حصول على هذه البيانات من البنك الدولي

وتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، حيث يعد هذا الأخير المرحلة الأساسية في بناء النموذج القياسي كما يلي:

معادلة رقم(١)..... $GDP=F(ED,ODA,IN)$

ويتم استخدام دالة اللوغاريتمية المزدوجة صيغته:

معادلة رقم(٢)..... $LGDP_t = \beta_0 + \beta_1 LED_t + \beta_2 LODA + \beta_3 LIN_t + \varepsilon_t$

حيث إن

الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة (t)	GDP_t
الدين الخارجي خلال سنة (t)	ED_t
المساعدة الإنمائية الرسمية خلال سنة (t)	ODA_t
معدل التضخم خلال سنة (t)	IN_t
حد الخطأ	ε_{t1},

معلمات النموذج $\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3$

يلاحظ أن النموذج ذات طابع احتمالي، لهذا تم إدراج حد للخطأ، والذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي والتي لم يتم إدراجها في الدراسة.

عرض و تفسير النتائج:

منهجية القياسية المستخدمة:

تم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية(OLS) على فرض ان الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً، وعدم وجود إرتباط ذاتي بين قيم الأخطاء العشوائية المتسلسلة، وعدم وجود ارتباط بين المتغيرات التفسرية فيما بينهما.وكذلك بينها و بين حد الخطأ العشوائي. ويجب ان تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الساكنة(Stationary). اما في حالة عدم تحقيق هذه الشروط فان البيانات سوف لن تكون ساكنة وعند يمكن تقدير معاملات النموذج بطريقة مربعات الصغرى العادية ولكن لاثقة في دقة التقدير.

وفي حالة غياب صفة الاستقرار فان الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلاسل الزمنية يكون غالبا انحدار زائفاً واذا كان احد هذه المتغيرات التفسيرية على الأقل غير الساكن فان الاتجاه العام سوف تظهر في المعادلة وستكون معلمات التفسيرية غير ساكنة وكذلك معامل التحديد تكون قيمته مرتفعة(Faraj,٢٠٢١:٥٢٥).

بين كل من(Newbold.P &GrangerC.W.J,١٩٧٤) ان الانحدار الزائف هو ان لا تكون العلاقة المقدرة بين متغيرين معبرة عن علاقة حقيقية وانما معبرة عن علاقة زائفة بين اتجاهيين ويحدث هذا حتى لو كان معامل التحديد مرتفعاً، ويرجع هذا الى ان البيانات الزمنية غالباً ما يوجد بها معامل الاتجاه الذي يعكس ظروفاً معيناً تؤثر على جميع المتغيرات اما في نفس الاتجاه أو الاتجاه المعاكس. المربعات الصغرى المصححة كلياً لكل من(phillips and hamsen,١٩٩٠) (Hansen,١٩٩٥) والتي إحدى طرق التكامل المشترك في التقدير، ولاتتطلب شروط وقيود كثيرة لكن مايشرط فيها فقط هو وجود تكامل مشترك لمتغيرات النموذج المراد قياسه.

١:اختبارالاستقرار السلاسل الزمنية

تعتبر بيانات السلاسل الزمنية من اهم أنواع البيانات التي ستخدم في الدراسات التطبيقية وهذه الدراسات تفترض ان تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، ذلك لأن غياب صفة الاستقرارية يؤدي الى مشاكل قياسية مثل مشكلة الانحدار المزائف.

هناك العديد من الطرق المستخدمة في اختبار السلاسل الزمنية،وقد تم الاعتماد على اختبار(Augmented Dickey-Fuller Test) والذي يفيد بأن السلسلة مستقرة في حالة عدم وجود جذور الوحدة في السلسلة الزمنية للتغيرات، وغير مستقر باحتوائها اتجاه العام أو جذور الوحدة، وباعتماد على الاختبار حصلنا على النتائج المدونة في الجدول (٢):

الجدول رقم(٢) نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع للمتغيرات محل الدراسة

المتغيرات	المستوى			الفرق الأول			درجة التكامل
Variables	levels			١st difference			
	ثابت	ثابت+اتجاه العام	بدون	ثابت	ثابت+اتجاه العام	بدون	
GDP	٠,٩٤٧٩	٠,٠٣٧٥	٠,٩٨٢٤	٠,٠٠١١	٠,٠٠١١	٠,٠٠٠٧	I(١)
LED	٠,٧٧٢٠	٠,١٢٠١	٠,٤٧٩٤	٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠	I(١)
LIN	٠,٣٧٥٥	٠,٢٠١٣	٠,٢٢٤٩	٠,٠٣٥٧	٠,١٢٦٢	٠,٠٠٢٤	I(١)
ODA	٠,١٤٢٦	٠,٣١٦٨	٠,٠٧٤٥	٠,٠٠٠٦	٠,٠٠٣٥	٠,٠٠٠٠	I(١)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج(Eviews٩)

يظهر بان جميع المتغيرات في النموذج (الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، الديون الخارجية والمساعدات الإنمائية ومعدل التضخم)) ثابتة ومستقرة في الفرق الاول (التقاطع والتقاطع مع الاتجاه/ Intercept - Trend) عند المستوى المعنوية (١٪، ٥٪ و١٠ ٪) على التوالي.وبهذا يسمح اجراء عملية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

ب:التكامل والتكامل المشترك(/ Johannsen test Co -Integration Analysis)

بعد الانتهاء من عملية اختبار كشف عن الثبات والاستقرار في البيانات المستخدمة. وبما ان هناك السلاسل الزمنية لهما نفس درجة التكامل (I(١))،هناك احتمال تكامل مشترك بين متغيرات الدرسة. وتعتبر اختبار(Johannsen test) من الاختبارات المهمة لبيان وجود علاقة على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، حتى يسمح باجراء تقدير النموذج من الضروري على اقل وجود علاقة واحدة بين واحد من المتغيرات المستقلة ومتغير التابع، فالجدول رقم(٣) يوضح نتائج هذا الاختبار .

الجدول رقم(٣)

نتائج اختبار تكامل المشترك بين متغيرات البحث اختبار(Johannsen test)

الفرضية الصفرية	قيمة(Statistic Trace)	القيمة الحرجة مستوى ٥%	Prob**
لايوجد*	٩٨,٨٧٧٢٨	٤٧,٨٥٦١٣	٠,٠٠٠
على الأقل ١	١٧,٤٠٤٣٩	٢٩,٧٩٧٠٧	٠,٦١٠١
على الأقل ٢	٢,٠٣٢٤٧٩	١٥,٤٩٤٧١	٠,٩٩٤٥
على الأقل ٣	٠,٠٥٤٨٩٣	٣,٨٤١٤٦٦	٠,٨١٤٧
*يشر النتائج الاختبار وجود(١)متجة متكامله *رفض الفرضية الصفرية عند مستوى معنوي(٥٪)			
الفرضية الصفرية	**قيمةMax-EigenStatistic**	**القيمة الحرجة مستوى ٥%**	**Prob****
لايوجد*	٨١,٤٧٢٨٩	٢٧,٥٨٤٣٤	٠,٠٠٠
على الأقل ١	١٥,٣٧١٩١	٢١,١٣١٦٢	٠,٢٦٣٧
على الأقل ٢	١,٩٧٧٥٨٦	١٤,٢٦٤٦	٠,٩٩١٢
على الأقل ٣	٠,٠٥٤٨٩٣	٣,٨٤١٤٦٦	٠,٨١٤٧
*يشر النتائج الاختبار وجود(١)متجة متكامله *رفض الفرضية الصفرية عند مستوى معنوي(٥٪)			

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج(Eviews٩)

يتبين لنا من خلال الجدول(٣) نتائج الاختبار كما يلي:

اختبار الأثر:تبين نتائج اختبار الأثر رفض فرضية العدم التي مفادها عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك وذلك لان القيمة إحصائية الأثر اكبر من قيمة الحرجة عند مستوى المعنوية(٥٪)، ويوجد على الأقل (١)متجهة متكاملة لنموذج.

اختبار القيمة الذاتية العظمى:تم التوصل الى نفس النتيجة من خلال اختبار القيمة الذاتية العظمى الى رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك، وذلك لان القيمة (Max-Eigen stastic) اكبر من قيمة الحرجة عند مستوى المعنوية(٥٪)،يوجد على الأقل (١)متجهة متكاملة لنموذج.

ج:تقدير النماذج القياسية (Econometrics Model Estimation)

عند الحصول على علاقة التكامل مشترك، تأتي خطوة اللاحقة في الاختبار هي وصف وتصميم وتقدير النموذج لبيان اثر الديون الخارجية والمساعدات الإنمائيةعلى النمو الاقتصادي في العراق للمدة(٢٠٠٠-٢٠١٨)، هناك عدة النماذج ملائمة وفقا لاختبار السابق، خلال عدة محاولات اكتشفت البحث النماذج الملائمة وفقا لما تشترطه النظرية الاقتصادية والقياسية تعتبر النموذج(FMOLS) نموذجاً ملائماً للبيانات المتوفرة لان المتغير التابع استقر بعد اخذ الفرق الأول،وقد أعطا النموذج نتائج أكثر دقة وأكثر توافق مع المنطق الاقتصادي من حيث(حجم

وقيمة واشارة)، فان المعلمات المقدرة الواردة في الجدول (٤):

الجدول رقم(٤): نتائج التقديرالنموذج(FMOLS) لمتغيرات البحث خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠١٨)

متغيرات	معلمات المقدرة(Cof.)	قيمة الاحتمالية الحرجة (Std.Error)	قيمة (t-Statistic)	مستوى المعنوية (Prob)
حد الثابت(C)	٢٧,٤١	١,٠١٢٩٨٦	٢٧,٠٥٩٩٦	٠,٠٠٣٥
الديون الخارجية(LED)	-٠,١٣٠	٠,٠٩٢١٦٦	-٣,٣٦٧٥٩٠	٠,٠٠٩٨
المساعدات الانمائية(LODA)	٠,٠٩٤	٠,٠١٦٨٤٧	-٥,٤٤٥٢٦٦	٠,٠٠٠٥
التضخم(LIn)	٠,١٥٣	٠,٠٢٨١٩٦	٥,٦١٤٣٢٠	٠,٠٠٠٦

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج(Eviews٩)

يبين الجدول رقم(٤) نتائج النموذج المقدر اقتصاديا وهي كالاتي:

ان معامل الديون الخارجية يشير الى اثر سلبي ومعنوى في الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، فقد بلغت معامل الديون الخارجية في (-٠,١٣) أي ان زيادة نسبة الديون الخارجية بنسبة(٠,١) يؤثر سلباً في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة(٠,١٣) ، وهذا يعني ان الأثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة البحث كان سلبياً و هذه نتيجة تتفق مع الواقع الاقتصاد العراقي.

كما ان اجمالي المساعدات الإنمائية اثر ايجابيا على النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة البحث، حيث ان ارتفاع نسبة اجمالي المساعدات الإنمائية ساهم بمقدار(٠,٠٩) في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وعند مستوى معنوية(٠,٠٠٥) وهذه نتيجة تتفق مع واقع الاقتصاد العراقي للان التردد الأمني و زيادة عدد النازحين ساهمت في ارتفاع نسبة المساعدات الإنمائية.

ان ارتفاع معدل التضخم اثرت سلبيا على عملية النمو الاقتصادي في العراق، حيث ان معامل التضخم كان موجب إشارة مما يعني ان ارتفاع معدل التضخم بنسبة(٠,١) يساهم في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة(٠,١٥).

كما ان المتغيرات الداخلة في النموذج لها علاقة معنوية مع الناتج المحلي الاجمالي بدلالة إحصائية اقل من قيمة P-Value (٠,٠٥).

د: الاختبارات التشخيصية للمصداقية نماذج (Diagnostic tests)

الخطوة التالية في تكملة مراحل بناء النموذج القياسي هي مرحلة تقييم النموذج المقدر، لكى تكون تقدير المعلمات النموذج أكثر دقة وتعتمد عليها صناعة القرار، وفي هذا السياق استخدم هذا البحث عدة اختبارات تشخيصية بما في ذلك:

*اختبارات المصداقية وملائمة النموذج :

من هذا الجانب هناك اختبارات ومؤشرات كثيرة، الا ان اهمها هي (R٢، Adjusted R٢، Std.Error)، ونتائج التحليل على النحو الاتي:

يتبين من الجدول (٥) فان معامل التحديد ومعامل التحديد المعدلة (R-Squared وAdjusted R٢) جيدة في النموذج المقدرة،ان قيمة معامل التحديد بلغت(٧٠٪) وقيمة معامل التحديد معدل بلغ(٦٠٪) وتشير هذا الأخير الى ان المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسير ما نسبته(٠,٦٠) من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي، اما النسبة المتبقية ترجع الى عوامل الأخرى.

ان قيمة (AIC)عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النماذج المقدرة ، ويعّد من المؤشرات الاحصائية المهمة ، وكلما كانت قيمة اقل كان افضل ، ومن خلال الجدول(٥) يتبين ان القيم المفقودة في النماذج المقدرة مقبولة لان قيمة (AIC=٣,٥)وهذا دليل على حسن التقدير للنماذج المعتمدة .

كما يستخدم (SSR) كمقياس التناقض بين البيانات ونموذج التقدير ، بما ان قيمة (SSR) شكل (٠,٣٣) وهذا دليل على ملاءمة النموذج للبيانات.

* الاختبارات التشخصية للمصداقية نموذج

بعد تقدير معالم النموذج ، ولاجل التأكد من جودة النموذج القدر قبل اعتماده تم اجراء الاختبارات التشخصية او ما تسمى باختبارات ملائمة النموذج المقدر.إن ما يعزز الثقة في هذه النتائج يبين من خلال الجدول(٦) حيث تعد اغلبية الاختبارات جيدة للان:

أثبتت اختبار(LM Test) فرضية العدم القائلة ينفي وجود أي ارتباط تسلسلي بين الأخطاء لان (٠,٥٠) اكبر من(٠,٠٥)

، كما يشير اختبار(Breusch-Pagan-Godfrey) الى عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين، أي قبول الفرضية العدم القائلة بثبات تباين الأخطاء.

و اختبار (Ramsy Rest Test) الى ان النموذج المقدر مشخص لان قيمة اكبر اختبار اكبر من(٠,٠٥)، كما قيمة اختبار (Jarque-bera) بلغت (٠,٦٩) اختبار اكبر من (٠,٠٥) مما ان الاخطأ تتبع توزيعاً طبيعياً.

كما يجب الاشارة هنا لشرط استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض لكي لاتحدث مشكلة الازدواج الخطي، و للتحقيق من عدم وجود هذه المشكلة تم استخراج معامل التضخم التباين(VIF) والذي عادة ماتشير للقيمة تقل عن(١٠) لهذا العامل على الضعف التأثير السلبي لهذه المشكلة على النموذج بمعنى تقريبي عن النموذج خالي من المشاكل.

الجدول رقم(٦) الاختبارات التشخصية للنموذج المقدر

نوع الاختبار	حساب الاختبار	تقيم الاختبار
مشكلة الارتباط الذاتي (Durbin-Watson)	D.W=٢.٢٨	يثبت اختبار (D.W ,L M)انه لايوجد ارتباط الذاتي بين الاخطاء
(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:)	LM Test: Prob. F=٠,٥٠ > ٠,٠٥	
مشكلة عدم تجانس التباين (Breusch-Pagan-Godfrey)	Prob. F=٠,٦٢ > ٠,٠٥	يؤكد هذا الاختبار خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين
مشكلة التشخيص (Ramsey RESET Test)	Prob. F=٠,٢٠٧ > ٠,٠٥	لاتوجد مشكلة التشخيص
مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي(Jarque-bera)	Prob. J.B=٠,٦٧>٠,٠٥	يؤكد ان الأخطاء العشولئية لا تتبع التوزيع الطبيعي
مشكلة الارتباط المتعدد Variance Inflation Factors	Centered VIF<١٠	عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج(Eviews٩)

و: الاختبارات لاستقرارية النموذج (CUSUM Test، CUSUM Of Squares Test)

يتطلب اختبار السكون الهيكلي (Stability) لنموذج المقدر اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابع (CUSUM) من عدم وجود اي تغيرات هيكلية في النموذج المستخدمة محل البحث، وبموجب هذين الاختبارين يتحقق وجود السكون الهيكلي اذا وقع الرسم البياني بين الحدود الحرجة بمستوى (٥٪) الذي يؤكد ان متغيرات الدراسة ساكنة والشكل (٢) يترجم سكون المعلمات للنموذج، الذي يؤشر السكون بين متغيرات الظاهرة المدروسة لان جميعها واقعة في حدود الثقة(٠,٠٥) خلال مدة الدراسة.

الشكل رقم(٣): اختبار استقرارية النموذج المقدر

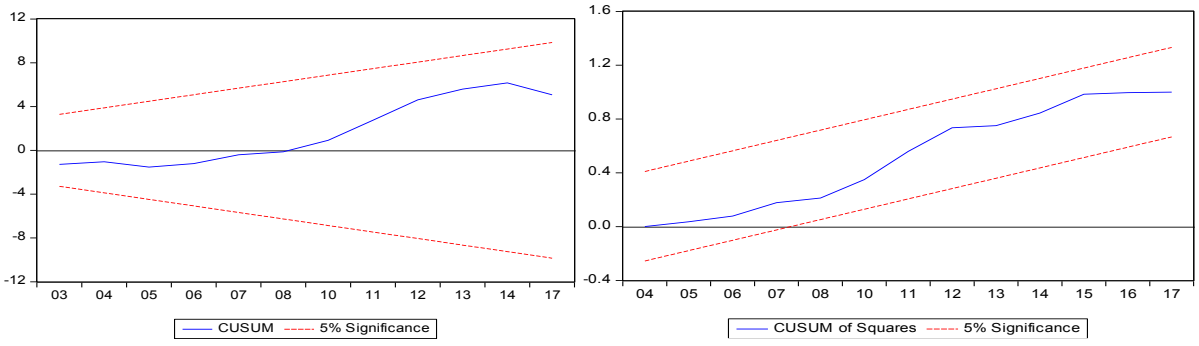

مصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج(Eviews٩)

الاستنتاجات و المقترحات

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات النامية التي تعاني من ارتفاع نسبة الديون الخارجية نتيجة لارتفاع النفقات العسكرية وفرض العقوبات الدولية، تفاقمت المشكلات في الاقتصاد العراقي نتيجة العجز المستمر في الميزان التجاري العراقي الذي صاحبه تراكم القروض الخارجية، وقدرت الديون التي تكبدها العراق بسبب تلك الحرب لوحدها بـ(١٢٠) مليار دولار في عام(٢٠٠٣).

اظهر تحليل القياسي ان هناك علاقة عكسية بين حجم الديون الخارجية ومعدل النمو الاقتصادي في العراق، ان زيادة حجم هذه الديون خلال مدة البحث اثر سلبياً على النمو الناتج المحلي الإجمالي.

يعد العراق ضمن الدول العربية التي حصلت الى اعلى نسبة من المساعدات الإنمائية الرسمية خلال المدة(٢٠٠٣-٢٠٠٧)، حيث شكلت نسبة مساعدات الإنمائية خلال سنة(٢٠٠٥) نسبة(٤٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي، أظهرت تحليل القياسي بان هناك علاقة طردية بين مساعدات الإنمائية والنمو الاقتصادي خلال(٢٠٠٠-٢٠١٨).

ان ظرف التي مرت بها العراق اثرت سلبيا على استقرار الاقتصادي في العراق بشكل عام و استقرار مستوى العام للأسعار بشكل الخاص، حيث ان معامل التضخم كان موجب إشارة واثر سلبياً على النمو الاقتصادي وساهم في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي .

على ضوء الاستنتاجات التي توصل اليها البحث، تم طرح المقترحات الاتية :

معالجة الاختلالات الهيكلية الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي ومن خلال تطبيق السياسة المالية و السياسة النقدية الملائمة تؤدي الى نمو الصادرات ومعالجة الاختلال في الميزان المدفوعات، وهذا من اجل انخفاض نسبة الديون الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي وخدمة هذه الديون.

العمل على رفع نسبة استفادة من المساعدات الإنمائية الاقتصادية التي تهدف الى تحقيق الأهداف الاستيراتجية ويساهم في النمو الاقتصادي المستدام.

إعادة جدولة الديون الخارجية و الحد من القروض ذات الشروط الصعبة وترشيد نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي، و ربط القروض الخارجية بالمشروعات الإنتاجية التي يمكنها الخدمة ديونها دون ان تشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني.

The Impact of Eternal Debt and Development on Economic Growth in Iraq for (٢٠١٨-٢٠٠٠):An Analytical Econometric Study

Abstract

Iraq is one of the most global economies suffering from international financial burdens, most notably the accumulation of external debt for more than two decades; As a result of concluding international debt contracts with a group of countries who took it upon themselves to support Iraq during the war and throughout the sanctions imposed on the country. The World Bank, the International Monetary Fund and the Bank for International Settlements estimated the external debt owed by Iraq (١٢٠) billion dollars in (٢٠٠٤), This external debt constitutes significant burden on Iraq's general budget. but after the Emergency Post-Conflict Assistance agreement with the International Monetary Fund, Iraq's external debt was reduced from (١٢٠) billion dollars in ٢٠٠٤ to (٧٢) billion dollars in ٢٠١٨. As a result, the purpose of this study is to demonstrate the impact of foreign debt and official development assistance on economic growth in Iraq. To accomplish this, the study used a (Econometric - analytical) approach, collecting secondary data from various sources for the period (٢٠١٨-٢٠٠٠). Finally, the study reached a number of conclusions; That, despite Iraq's economic growth, the impact of external debt on GDP during the period (٢٠١٨-٢٠٠٠) was negative. Inflation has also had a negative influence on GDP. While the impact of official development assistance was positive on economic growth during the study period. Accordingly, it is necessary to work on returning the state's foreign debt on the one hand and increasing development aid on the other hand, in order to reduce the proportion of external debt from the gross domestic product and increase international development investments to Iraq

Key words :External debt, development assistance, Economic Growth ,Iraq.

پوختە

عێراق بە یەکێک لە ئابوورییە جیهانیەکان دادەنرێت کە دەناڵێنێت بە دەست قورسایی پابەندبونی دارایی نیو دەولەتی کە بریتییە کە کەڵەکەبوونی قەرزی دەرەکی بۆ زیاتر لە دوو دەییەك ئەمەش لە ئەنجامی واژووکردنی چەندین گرێبەستە لەگەڵ کۆمەڵێك دەوڵەت کە هاوکار عێراق بوون لە سەردەمی جەنگ و ئابلۆقەی ئابوری دا. خەملاندنێك کراوە بۆ قەرزە دەرەکیەکانی عێراق لە لایەك بانکی نیودەوڵەتی ، صندوقی دراوی نێودەوڵەتی و بانکی پاکتاوی نیودەولەتی بۆ قەرزەکانی دەرەکیەکانی عێراق کە بڕی ك (١٢٠)ملیار دولار بووە لە پێش ساڵی(٢٠٠٤)، وە ئەم بڕی قەرزە دەرەکیە قورسایەکی دروست دەکات لەسەر بودجەی گشتی عێراق. بەڵام دوای گرێبەستەی (هاوکاری بەپەلە بۆ دوای جەنگ) لەگەڵ صندوقی دراوی نێودەوڵەتی

بـری گشـتی ئـەو قـەرزە دەرەکیانـەی کـە لەسـەر عێـراق دابـەزی بۆ(۷۲)ملیـار دولار لـە سـاڵی(۲۰۱۸). بۆیـە ئامانجـی ئـەم توێژینـەوە برتیـە لـە دەرخسـتنی کاریگـەری قـەرزی دەرەکـی و هـاوکار پەرەسـەندنی نێـو دەوڵەتـی لەسـەر گەشـەی ئابـوری لـە عێراقـدا، وە بـۆ گەشـتن بـەم ئامانجـە توێژینەوەکـە میتودي(پێوانەی-شـیکاری) بەکارهاتـووە لەریگـەی بەکارهینانـی داتـای لەچەنـد سـەرچاوەیەکی جیـاوازە لـە مـاوەی(۲۰۰۰-۲۰۱۸).

لـە کۆتایـدا توێژینەوەکـە گەشـتوە بـە جەنـد دورئەنجامێـك؛ سـەرەڕای گەشـەی ئابـوری لـە عێراقـدا بـەلام کاریگـەری قـەرزی دەرەکـی لەسـەر سـەرجەمی بەرهەمـی ناوخـۆ نەرێنـە بـووە، بەهەمـان شـیوە کاریگـەری تێکـرای هەڵئاوسـانیش لەسـەر گەشـەی ئابـوری نەرێنەبـووە، بـەلام کاریگـەری هـاوکاری پەرەسـەندن ئەرێینـە بـووە لەسـەر گەشـەی ئابـوری لـە مـاوەی توێژینەوەکـەدا. لەسـەر بنەمـای دەرئەنجامـەکان هـەر لـەم ڕوانگـەوە زۆر گرنگـە کار بکریـت بـۆ دوبـارە لێکۆڵینـەوە لـە قـەرزە دەرەکیـەکان لـە لایـەك وە زیادکردنـی هـاوکار تایبـەت پەرەسـەندنی لەلایەکـی تـرەوە ئەمـەش بەمەسـتی کەمکردنـەوەی ڕێـژەی قـەرزە دەرکیـەکان لەسـەرجەمی بەرهەمـی ناوخـۆ وە زیادکردنـی وەبەرهێنانـی نێودەوڵەتـی لەبـواری پەرەسـەندا لـە عێـراق

وشە سەرەکیەکان: قەرزی دەرەکی، هاوکاری پەرەسەندن، گەشەی ئابوری ،عێراق

المصادر و المراجع:

أولا: مصادر بالغة العربية

الكتب

عبـد السـلام، رضـا، (۲۰۰۷)، إنهيـار العولمـة (هـل حقـاً يعيـد التاريـخ نفسـه وتنهـار العولمـة المعـاصرة كـما انهـارت في موجتهـا الأولى بالكسـاد العظيـم؟، المكتبـة العصريـة للنـشر والتوزيـع، الـدار الجامعيـة للطباعـة والنـشر، القاهـرة، جمهوريـة مـصر العربيـة.

عبـد المجيـد، عبـد الفتـاح عبـد الرحمـن، (۲۰۱۳)، إسـترتجية التنميـة في الـدول السـاعية للتقـدم، الطبعـة الثانيـة، مكتبـة الانجلـو، جمهوريـة مـصر العربيـة.

رسائل ومجلات العلمية

ابومدللة،سـمير مصطفـي، وشـاهين،محمد اكـرم،(۲۰۱٦)، أثـر الديـون الخارجيـة عـلى النمـو الاقتصـادي «حالـة بعـض الـدول العربيـة المقترضـة ۲۰۰۰-۲۰۱۳»،مجلـة جامعـة الإسـلامية للدراسـات الاقتصاديةوالادارية،المجلـد ۲٤،عدد۳،الجامعة الإسـلامية-غزة.

احمـد ،محسـن ابراهيـم ،(۲۰۱۸)تحليـل تطـور المديونيـة الخارجيـة للعـراق للمـدة (۲۰۱۰-۲۰۱٦) ،مجلـة جامعـة التنمية البشريـة ، العـدد (۱) المجلـد (٤) ،جامعـة التنميـة البشرية،السـليمانية.

إسـماعيل،ميثم العيبـي، وهذال،احمـد حامـد جعة،(۲۰۱۸)،تحليـل إدارة الديـن العـام الداخـلي والخارجـي وتأثـيره عـلى

تخفيض تكلفة الدين في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،عدد ٥٧،جامعة المستنصرية،بغداد.

جاسم،عبير محمد،وسلمان،سارة عبد الرضا،(٢٠١٧)،العلاقة بين الديون الخارجية والتبادل التجاري في الاقتصاد العراقي للمدة(٢٠٠٢-٢٠١٤)،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،عدد٣٥،جامعة المستنصرية،بغداد.

حداد،حامد عبيد،(٢٠٠٧)،المديونية العراقية،مجلة دراسات دولية،العدد ٣٣،بغداد،العراق.

حميد، فاتن سعيد ورداد، بتول حسن، (٢٠١٥)، الالتزامات الدولية والديون أعباء مالية تتحملها الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠١٢-٢٠١٣)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (١٨)، جامعة واسط، الكوت، العراق.

الخفاجي،ناهيد عزيز مجيد،(٢٠٠٥)، اتجاهات توظيف الديون الخارجية في العراق وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية للمدة (١٩٨٠ - ٢٠٠٠)،رسالة ماجستر،جامعة المستنصرية،بغداد، العراق.

عداي ،نور شدهان ،(٢٠١٦)، دتحليل مسارات الدين العام للمدة(٢٠١٠-٢٠١٤) ،وزارة المالية ،الدائرة الاقتصادية ،قسم السياسات الاقتصادية ،بغداد ،العراق.

علاية،موسى(٢٠١٥)، مساعدات الخارجية بين الاهداف الاستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة،مجلة سياسات عربية،العدد١٤.

محارمة، مشهور هذلول ،القاضي، نعيم سلامه ومطر، موسى سعيد ،(٢٠١٢)أثر حجم المديونية والمساعدات والمنح الخارجية على كفاءة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،عدد(٢٣)،بغداد

محمد، منال جابر موسى،(٢٠٢٠)، اثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، العدد(٨)،مصر

محمد،ترقو و محمد،بن مريم،(٢٠١٨)، أثر المساعدات الإنمائية الرسمية على النمو االقتصادي في الدول النامية باستخدام نماذج معطيات PANEL، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد ٨, العدد ١, الجزائير.

محيميد، خطاب سعد،(٢٠١٨)،الانعكاسات الجيوبوليتيكية لمشكلة المديونية الخارجية في العراق(٢٠٠٣-٢٠١٦)، مجلة سر من راى /جامعة سامراء ،المجلد١،عدد ٢٢،سامراء،العراق.

هوي واخرون ،اسراء محمد حلمي ،(٢٠١٧) الأثر المباشر للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي للدول متوسطة الدخل ،المركز الديموقراطي العربي، www. democraticac.de

ثانياً: المصادر باللغة الإنجليزية:

Ahmed, Y., Saeed, S., Jamal, S., & Saed, H. (2013). The Impact of External Debt on Economic Growth: Empirical Evidence from Iraq. International Journal of Science and Research (IJSR) ISSN (Online), 2319.7064-

Alnasrawi, A. (1994). The economy of Iraq: Oil, wars, destruction of development and prospects, 1950-

2010 (No. 154). ABC-CLIO.

Baum, A., Checherita-Westphal, C., & Rother, P. (2013). Debt and growth: New evidence for the euro area. Journal of International Money and Finance, 32, 809821-.

Durbarry, R., Gemmell, N., & Greenaway, D. (1998). New evidence on the impact of foreign aid on economic growth (No. 988/). CREDIT Research paper.

Ekanayake, E. M., & Chatrna, D. (2010). The effect of foreign aid on economic growth in developing countries. Journal of International Business and Cultural Studies, 3, 1

Faraj, M. (2021) "The impact of financial development on economic growth in Iraq for the period (20042018-):An Analytical Econometric Study", Journal of Economics and Administrative Sciences, 27(126), pp. 517533-. doi: 10.33095/jeas.v27i126.2122.

https://www.indexmundi.com/g/g.aspx?c=iz&v=94

Moh, K. A., & Jaradat, M. S. (2019). Impact of External Debt on Economic Growth in Jordan for the Period (20102017-). International Journal of Economics and Finance, 11(4), 104113-

Moreira, S. B. (2005). Evaluating the impact of foreign aid on economic growth: A cross-country study. Journal of Economic Development, 30(2), 25.48-

Ngugi, W. (2016). Effect of public debt on economic growth in Kenya. LAP LAMBERT Academic Publishing.

OECD,(2012), OECD Report on Aid Predictability: Survey on Donors Forward Spending Plans 2010-2012, OECD.

Pronk, J. P. (2001). Aid as a Catalyst. Development and Change, 32(4), 611629-.

Safdari, M., & Mehrizi, M. A. (2011). External debt and economic growth in Iran. Journal of Economics and International Finance, 3(5), 322.327-

Ugwuegbe, S. U., Okafor, I. G., & Akarogbe, C. (2016). Effect of external borrowing and foreign aid on economic growth in Nigeria. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 6(4), 155.175-

UN A/CONF, (2015), Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development (Addis Ababa Action Agenda), UN, New York, USA

World Bank Group (Ed.), World Development Indicator :(20002018-),the world bank , Washington, USA.